

## هل نضع أيدينا على العلة؟

سبق لنا أن أشرنا أكثر من مرة في افتتاحيات "الزمن" إلى أزمة دولة الرفاه والرعاية الريفية وإلى مظاهر هذه الأزمة، ومن بينها مشكلة العجز في الميزانية وتآكل الاحتياطي، وقد أصبح ما كنا نحذر منه حقيقة مؤلمة معروضة أمام المجتمع الكويتي بأسره، من خلال المناقشات التي تدور بين سلطتي التنفيذ والتشريع حول الوضع المالي للدولة، وقد كشفت المناقشات، رغم سرية الجلسات البرلمانية التي بحثت فيها، عن مقدار حجم المصاعب والتحديات التي تواجه الوضع المالي للدولة.

وإذا كانت التصريحات والبيانات الرسمية وكذلك التوجهات المعلنة من اللجنة المالية في مجلس الأمة تدور حول مدى دقة الأرقام المعلنة في البيان المالي الحكومي وتحديد مسؤولية عدم الانتباه المبكر للمشكلة وكيفية الوصول إلى معالجات لأزمة السيولة، وترشيد الإنفاق وزيادة بعض الإيرادات، وغير ذلك من أمور لا نقلل من أهميتها، فإننا في المقابل نظن أن المهم ليس مجرد البحث عن حلول ومعالجات لتلافي العجز المتنامي في الميزانية، أو البحث في كيفية تلاقي تآكل احتياطي الأجيال القادمة فحسب، وإنما المطلوب وقفة جادة حول المنهج الذي يمكن أن تعالج فيه المشكلات ويتم من خلاله التصدي للتحديات، وذلك أن تحديد الأسباب العميقة للمشكلات يفترض أن يسبق التعامل مع النتائج المترتبة عليها.

والسبب العميق في رأينا لكل ما تواجهه البلاد من أزمات ومشكلات يكمن في النهج العام الذي تسير عليه البلاد بسياساته الاقتصادية الإستهلاكية غير الرشيدة وأساليب إنفاقه غير المبررة، وقيمه الاجتماعية السالبة وطرائق إدارته المتخلفة، التي كانت الوفرة المالية تغطي عيوبها.

ومن ثم علينا أن ندرك هذه الحقيقة بداية، ليصبح بمقدورنا كدولة وكمجتمع أن تبحث عن حلول ومعالجات جدية إذ لم يعد ممكناً بأي حال من الأحوال الاستمرار على ذات النهج الذي ثبت عجزه وفشله ناهيك عن مخاطر الاستمرار في مواصلة السير عليه لأنه نهج مفض إلى تفاقم المزيد من المشكلات التي برزت.

وتأتي الخطة الثانية بعد ذلك في البحث عن المشروع التنموي الذي تحتاجه الكويت ، وهو بالتأكيد ليس مجرد خطة التنمية الخمسية المطروحة ، والتي لن تكون في أفضل الحالات سوى برمجة للميزانيات السنوية على مدى خمس سنوات ، بل نحن بحاجة إلى مشروع تنموي جاد ينقلنا من مجرد دولة منتجة للنفط ، إلى وضع تتبواً فيه الكويت مكانتها المفترضة كميناء ومركز مالي تجاري وخدمي للمنطقة .

وفي هذا الإطار يكون هنالك معنى " للحديث عن سياسات مالية رشيدة ، وعن كيفية نبذ أساليب الإنفاق الاستهلاكي غير المبررة ، وعن تعديل فلسفة الاستهلاك والادخار ، وعن ربط العمل بالدخل وتحقيق مفهوم " العائد مقابل الجهد " ، وعن إصلاح الإدارة وتطوير التعليم بالتوافق مع مشروع تنموي واضح وكذلك يصبح ممكناً الحديث عن دور القطاع الخاص في إطار عملية التنمية ، وهي جميعاً متطلبات مهمة لمعالجة المشكلات التي تواجهنا .

إننا على ثقة بأن هنالك مخرجاً بديلاً للأزمة التي لا مفر من مواجهتها ، والتي هي نتيجة حتمية للنهج المتبع ، ولكننا معنيون بأن ننبه إلى أنّ المخرج لن يكون باستمرار السير على ذات النهج والبحث فيه عن حلول ومعالجات وإصلاحات جزئية قد تكون مفيدة ولكنها كالمسكنات التي تخفف الألم ، إلا أنها لا تعالج العلة !

**فهل نضع أيدينا على العلة ؟**